طريق الشعب

Editor-in-Chief
Fakhri Karim

AlMada

500 دينار
20 صفحة

General Political daily

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net 9 April. 2012

www.facebook.com/AlmadaGroup

أحاديث شتوية

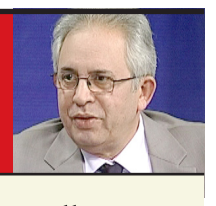

▪ احمد المهنا

"الإنقلاب" الأميركي

اليوم يصادف اكتمال تسعة أعوام من عمر "التغيير العراقي". وستبقى ذكرى التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، والى وقت غير قصير، مناسبة للحديث عما مثلته من منعطف عراقي وإقليمي ودولي.

ولا شك ان اساس هذا المنعطف أميركي. فقد بني كل شيء فيه انطلاقا من فعل أول، ومن تجربة جديدة على مسرح السياسة الدولية، تمثلت بالغزو الأميركي للعراق. إن جديد هذه التجربة على صعيد السياسة الدولية، تجسد بقيام الولايات المتحدة بهذا العمل العسكري – السياسي خارج إطار الشرعية الدولية.

والشرعية الدولية تتمثل بمجلس الأمن الدولي. فلكي يحظى موقف او فعل سياسي دولي ما بهذه الشرعية، فإن عليه الحصول على موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. والذي حصل أن ثلاثة من هؤلاء، فرنسا وروسيا والصين، عارضوا مشروع الغزو الأميركي. فهم لم يروا في نظام صدام تهديدا حقيقيا للأمن او السلام الدولي، كما رأت أميركا بقيادة جورج بوش الإبن.

وكانت رؤية بوش هذه تستند الى حجتين هما امتلاك نظام صدام اسلحة دمار شامل، وارتباطه بعلاقات مع تنظيم "القاعدة". فيما بعد ثبت انهما اكذوبتان قد لا يكون لمثلهما نظير في تاريخ السياسة الدولية.

وهكذا قامت الولايات المتحدة بغزو العراق في خروج تام على الشرعية الدولية. ولعل هذا الموقف شكل سابقة في تاريخ السياسة الدولية القائمة على اساس العمل بمنظومة الأمم المتحدة. فالراعي الأعظم لهذه المنظمة الدولية تمرد عليها، وعمل في تعارض مع قوانينها وأنظمتها.

وكان لهذا "الإنقلاب" الأميركي على "الشرعية الدولية" ما يماثله على صعيد "الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط". فهناك أربع مصالح إستراتيجية لأميركا في المنطقة، وهي مرتبة من حيث الأهمية حسب الأولويات التالية: أمن النفط، أمن اسرائيل، أمن طرق التجارة الدولية، نشر الديمقراطية.

وحسب هذه الأولويات فإن نشر الديمقراطية يأتي في مؤخرة سلسلة المصالح الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط. وهذا يعني ان اميركا قابلة للتكيف مع أنظمة دكتاتورية أو تسلطية، ليس بخاطرها وإنما غصبا عنها، طالما بقيت المصالح الثلاث الأخرى مضمونة. فهي، وإن كانت تشجع أي تغيير لمصلحة أو باتجاه الديمقراطية، ولكنها تقبل أو تتكيف مع الأمر الواقع المتمثل بالنظم الحاكمة في الشرق الأوسط. ذلك ان فرض الديمقراطية بالقوة على المنطقة مبدأ مرفوض، بسبب غياب أي أساس له في القانون الدولي الذي تمثله نظم ولوائح الأمم المتحدة.

وجاء الغزو الأميركي للعراق بمثابة "انقلاب" على ترتيب أولويات المصالح الاستراتيجية. الانقلاب، او التغيير، تجسد بتقديم الديمقراطية على المصالح الثلاث الأخرى. ان ما يعرف في الولايات المتحدة بالمحافظين الجدد، الذين ينتمي اليهم بوش الإبن، وجدوا ان النشر العنيف للديمقراطية في الشرق الأوسط يقع في صدارة المصالح الأميركية، لأنه برأيهم كفيل بضمانة بقية المصالح.

وكان غزو العراق ترجمة لهذا الإنقلاب أو التغيير. ولكن لم تمض عليه ثلاث سنوات حتى سقط، وتراجعت عنه أميركا بقيادة بوش الإبن نفسه، بعد أن ووجه بعاصفة هائلة من المعارضة الدولية والإقليمية والمحلية، كلفت اميركا أثمانا باهظة في الأموال والأرواح. والنتيجة هي عودة العمل الأميركي بالمصالح الاستراتيجية وفق الترتيب التقليدي لأولوياتها.

هل للتغيير الأميركي ثم العودة عنه ما يماثله على المستوى العراقي؟

هذه قصة أخرى.

كاريكاتير

بسام فرج

ضباح الخير

سمر محمد

شهرزاد شاكر

■ الفنانة **سمر محمد** ستجسّد في العمل الدرامي الجديد (طريق نعيمة) دور امرأة مسيحية الديانة تشغل منصب مديرة مدرسة يخطف ابنها من قبل إحدى العصابات وتساوم عليه الى أن يطلق سراحه لتقرر بعد هذا الحادث الهجرة خارج العراق.

وأشارت سمر الى أن العمل الثاني لها والذي دخلت في تصويره ستنتهي منه قريبا هو العمل الدرامي (القناص).

■ الفنانة **شهرزاد شاكر** ربطت تجاوز الدراما للخطوط الحمر ومناقشتها للمحرمات الاجتماعية بارتقاء الفن عامة، والتأليف والأداء الفني خاصة. وقالت شاكر: منذ ظهور الدراما فهي ارتبطت بوجود المحرمات والخطوط الحمر التي حدّت من مناقشة وطرح العديد من المواضيع الساخنة والمهمة في المجتمع، و بالتالي قيدت الدراما وأصبح دورها محدودا في الشارع.

■ المخرج **ثامر الزيدي** سيعرض فيلمه الكارتوني (ابن الغابة) المأخوذ عن قصة حي بن يقظان على قاعة دار ثقافة الاطفال في بغداد، شارع دمشق، في الساعة العاشرة من صباح الأربعاء ١١/ ٤/ ٢٠١٢ .

العمود الثامن

▪ علي حسين

ali.H@almadapaper.com

سنان الشبيبي.. خط أحمر

تسمع الناس كلام رئيس الوزراء عن ضرورة الاحتكام للدستور فتصدقه، وترى أفعاله على الأرض فتضرب كفاً بكف، فالسيد المالكي في كل خطواته وقراراته السياسية يحاول أن يستفيد من نظرية المرحوم ميكافيللي الذي يرى أن الحاكم خارج المجموعة التي يتألف منها المجتمع، تضعه فوق الجميع وخارج القوانين التي يدين بها المجتمع، ولأجل تطبيق هذه النظرية على ارض الواقع فقد قرر أن يمنع البنك المركزي العراقي من اتخاذ أي سياسة نقدية دون الرجوع إلى مكتب رئيس الوزراء حيث يعتقد أن مستشاريه في مجال الاقتصاد والمال هم أكثر شأنا وأعلى قامة من محافظ البنك المركزي الدكتور سنان الشبيبي.

ورغم غرابة النظرية، فسنجد هناك من يصدقها ويقع في حبائلها، وهم طبعا لفيف من المبشرين بالنعم والامتيازات يطلق عليهم لقب "مقرب من رئيس الوزراء"، هكذا وبلمحة بصر يريد منا السيد المالكي أن ننسى انه قبل أيام كان يحمل سيف الدستور في مواجهة الآخرين، فيما اليوم يسعى لأن يضع الدستور في احد ادراج مكتبه ويغلق عليه بالمفتاح لان الأمر يتعلق بالهيئات المستقلة، والتي يصر المالكي على إنها جزء من مكتبه الوظيفي، ضاربا عرض الحائط بالدستور الذي وضع فيه المشرعون فصلا خاصا عن هذه الهيئات، وهي كل من: المفوضية العليا لحقوق الإنسان، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة. البنك المركزي، ديوان الرقابة المالية، هيئة الإعلام والاتصالات، ودواوين الأوقاف، فيما اعتبرت إحدى مواد الدستور البنك المركزي مسؤولا أمام مجلس النواب فقط.

القرار الجديد لمجلس الوزراء يريد منا جميعا ألاّ نأمل بإصلاحات ديمقراطية ولا قوانين تصب في مصلحة الناس طالما ان البعض مصر على أن نبقى نعيش زمن القبضة الحديدية، ولهذا فنحن مجبرون على متابعة حلقات معادة ومكررة من مسلسل ساذج اسمه "من أحق بالصلاحيات"، وهي رسالة واضحة تقول لا شيء يخرج عن سلطة رئيس الوزراء.

لو أن السيطرة على كل الهيئات المستقلة هي هدف مكتب السيد المالكي، فلنتوقف عن المسرحية التي نشاهدها الآن ونطلب من الأخوة المقربين من رئيس الوزراء أن يريحونا من كل هذه "الفوضى" ويقرروا شكل الحكم الذي يريدونه على مقاسهم الخاص وداخل أحزابهم، ثم نتبنّاه نحن المواطنين المغلوبين على أمرنا .

للأسف لو حصل الأمر في بلد غير العراق ومع ساسة غير ساستنا الأشاوس المأزومين دوما والمصابين بمرض الخوف من كل الكفاءات، لو حصل ذلك فلا اعتقد أن حزبا او شخصا أيا كانت مكانته السياسية يمكن أن يخوض معركة ضد رجل مثل سنان الشبيبي.. لان المطلوب هنا هو أن يجتمع الجميع، الخصوم والمعارضة وحتى الطامعين في الحكم على أمر واحد لا لبس فيه وهو أن التعرّض لأمثال سنان الشبيبي خط احمر لا يمكن تجاوزه، ويشكل خسارة وطنية لا تغتفر، لكن للأسف فنحن نعيش عصر سياسي الصدفة، أصحاب المواقف المتلوّنة والملتوية.

القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بحق البنك المركزي يؤكد بالدليل القاطع إننا نعود وبقوة الى أجواء ما قبل ٢٠٠٣، حيث يعاود مؤشر التفرد بالسلطة إلى الارتفاع، من خلال إغراق الناس في خطب متحذلقة، فاقدة للمعنى والثقة، خطب وقرارات تجعل المواطن يشعر بالأسى وهو يرى إصرار مسؤولي الدولة الكبار على إفراغ البلد من أصحاب الكفاءات والخبرة، وحيث يجد الشبيبي وأمثاله أنهم في مواجهة سياسيين يكرهون أوطانهم.. في الدول التي تحترم إرادة مواطنيها نجد مؤسسات الدولة تكرم علماءها ومبدعيها من خلال الحفاظ عليهم باعتبارهم عملات نادرة الوجود فيما نمارس نحن سياسة الجدل السياسي الفارغ الذي يفسح المجال للمحسوبية والمزاجية في الإدارة والتي تهدم أكثر ممّا تبني.

وبعيدا عن أي قرار تتخذه الحكومة، فأن عالما مثل سنان الشبيبي سيبقى شامخ القامة رافع الرأس، عالي الضمير.. وستذكر له الأجيال القادمة انه ظل في أصعب الأوقات رجلا بلا صفقات ولا مؤامرات، ثابت الموقف، نقي الضمير.. والاهم هو إصراره على أن يبقى مواطنا يحمل لونا واحدا، هو لون الكفاءة والنزاهة والوطنية الصادقة.

وزارة النفط
شركة تعبئة الغاز
شركة عامة

G.F. CO.
شركة تعبئة الغاز

اختي المواطنة ..... اخي المواطن
نلفت عنايتكم الى المحاذير التالية :

اولا: لوحظ انتشار نوعيات رديئة من منظمات اسطوانات الغاز للضغط العالي والواطي في الاسواق المحلية من مناشئ غير معتمدة وغير مطابقة للمواصفات يلجأ اليها المواطن لانخفاض اسعارها او عدم توفر بديل اكثر جودة مما يؤدي الى تسرب غير محسوس به للغاز ونفاذ غاز الاسطوانة خلال فترة قصيرة مع ما يمكن ان يؤدي الى حوادث كالحريق او التسمم (لاسامح الله) اضافة الى كونها كثيرة الاعطال وكذلك الحال بالنسبة الى الانابيب المطاطية حيث يتم استخدام انابيب الماء المطاطية الغير مخصصة لهذا الغرض.

وعلية قررت شركتنا اطلاق بيع منظمات الغاز للضغط الواطئ والعالي مع انابيب مطاطية قياسية من مناشئ اوربية معروفة مثل (كوزان) او (اوميكا) تمتاز بجودتها العالية وقوة احكامها تمنع التسرب وكذلك تمتاز بعمر تشغيلي طويل دون اعطال لتكون بديلا افضل مما يتوفر الأن بالأسواق المحلية وبالأسعار الرسمية التالية

* منظم غاز ضغط عالي نوع كوزان او اوميكا مع الانبوب المطاطي بسعر (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار
* منظم غاز ضغط واطئ نوع كوزان او اوميكا مع الانبوب المطاطي بسعر (٦٠٠٠) ستة الاف دينار

اسطوانات مهربة

ثانيا: نلفت عنايتكم لوجود كميات كثيرة من اسطوانات الغاز الجديدة ((المهربة)) في الاسواق المحلية وهي في الحقيقة غير مطابقة للمواصفات الفنية واهم ما يميزها خفة وزنها ورداءة نوعيةالمعدن قياساالاسطوانات المتداولة حاليا لذا يرجى عدم اقتناء هذه الاسطوانات والتوجه لشراء الاسطوانات من منافذالشركة وفي جميع المحافظات حفاظا على عائلتك من مخاطر ظاهرة الغش الصناعي.

* سعر اسطوانة الغاز مملؤة (٤٥٠٠٠)خمسة واربعين الف دينار
* سعر اسطوانة غاز فارغة (٤٠٠٠٠) اربعون الاف دينار

اسطوانات مطابقة

أعداد وتصميم
شعبة العلاقات والاعلام